" إعلان القاهرة لمكافحة العنصرية فى السياقين العربى و الدولى "

الاجتماع التحضيري العربي لمراجعة اعلان وبرنامج عمل دربان

القاهرة ٢٨-٢٩ مارس/ آذار ٢٠٠٩

لتعزيز جهود مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى

بالتعاون بين كل من المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، عقد الاجتماع التحضيري العربي لمراجعة اعلان ديربان بالقاهرة يومي ٢٨ و ٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٩ بهدف بلورة رؤية مشتركة للمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العربي، في المؤتمر الدولي لمراجعة اعلان وبرنامج عمل ديربان الذي تنظمه الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٩ .

شارك في أعمال الاجتماع أكثر من مائة مشارك ومشاركة من قادة وممثلي المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والخبراء من ستة عشر بلداً عربياً وبعض المؤسسات العربية الناشطة في بلدان المهجر، وممثلين عن بعض المنظمات الإقليمية، وناقش المؤتمر مجموعة من أوراق العمل والتقارير الميدانية حول مسار مكافحة العنصرية والتمييز العنصري على المستويين العالمي والعربي.

أعرب المشاركون عن تقديرهم لمبادرة المجلس القومي لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بعقد هذا الاجتماع ومناقشة رؤية المجتمع العربي ومقترحاته بشأن موضوعات المؤتمر العالمي لمراجعة إعلان وبرنامج عمل ديربان لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب باعتبار إن القضايا المطروحة تستلزم مشاركة واسعة لا يمكن مواجهتها عبر السياسات الحكومية بمفردها.

وفى ضوء هذه المناقشات برزت العديد من التوصيات فيما يتعلق بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري على الأصعدة الدولية والعربية والفلسطينية ، ومن بينها :-

التوصيات

أدان المشاركون كافة مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وأشكال التعصب وعدم التسامح الأخرى، باعتبارها تقوض الأسس والمبادىء الأساسية لحقوق الإنسان، وخاصة المساواة فى الكرامة الإنسانية المتأصلة في بني البشر.

وأكد المشاركون على ضرورة مجابهة كافة مظاهر العنصرية والتمييز أياً كان مصدرها ودون تفرقة بين ضحاياها. وأدان المشاركون مظاهر وسياسات العنصرية والتمييز ضد مختلف الجماعات الإثنية ومختلف فئات المهاجرين واللاجئين، وعن عميق القلق إزاء معاداة الإسلام ومعاداة المسيحية ومعاداة اليهودية ، والتمييز الموجه ضد العرب والمسلمين بصفة عامة، وفي بلدان المهجر بوجه خاص، وخاصة في سياق تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وكذا التمييز ضد مختلف الجماعات الدينية وذوى الأصول الأفريقية والآسيوية، وكذا الشعوب الأصلية وضحايا الإتجار بالبشر والأشكال الشبيهة بالرق وضحايا الاستعمار والاحتلال الأجنبى والإبادة الجماعية.

وتدارس المشاركون الصعوبات التي تعرقل وفاء البلدان العربية بالتزاماتها النابعة عن مقررات ديربان والاتفاقية الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، التي تشتد الحاجة إليها بعد استفحال بعض مظاهرها، والحاجة الملحة إلي تفاعلها مع مختلف الاشكاليات العنصرية على الساحة العربية ، وضرورة البدء بمواجهة العنصرية والتمييز على المستوى الوطنى حتى تكون هناك مصداقية لمطالبنا على المستوى الدولى .

وأكد المشاركون على أن مبدأ المواطنة، هو الأساس القانوني والدستوري الثابت لكفالة المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس واللون والدين والعقيدة والانتماء السياسي، وأنه ينبغي أن تعطى الأولوية اللازمة لمتابعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان على المستويات الوطنية.

وأكد المشاركون على اتفاقهم مع ما ورد في الجهود التحضيرية والمساهمات التي جرت على المستويات الإقليمية والقارية الأخرى على اساس اعلان وبرنامج دربان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية عام ٢٠٠١ خاصة من حيث مخاطر الفقر والتهميش و تعمق الجوانب السلبية للعولمة والسياسات الاقتصادية غير العادلة على الصعيدين الوطني وفي العلاقات بين الدول، وحذروا من أن تحميل البلدان النامية والفقراء عبء الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي من شأنه أن يعمق مظاهر التمييز الاجتماعي ويهدد بتفاقم الأزمات الاجتماعية والاضطرابات السياسية ، وطالبوا بأن يكون للدول النامية دور فى مواجهة الأزمة العربية الراهنة والتعامل معها من منظور الحق فى التنمية .

وعبر المشاركون عن قلقهم من الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها المؤتمر، والتسييس المفرط لقضاياه، وأكدوا أن تجريد الظواهر من مضامينها لا تتيح الوصول الي وثيقة مراجعة تتفق مع قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والاتفاقية الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

كما تابع المشاركون بقلق بالغ على وجه خاص ما انتهت إليه اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري بشأن انتهاكات يتعرض لها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وكذلك العرب داخل اسرائيل ، والتي أخذت طابعاً مؤسسياً على نحو ما رصدته بعض آليات الأمم المتحدة المستقلة وتقارير مقرريها الخواص والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وهو ما ينتهك ويقوض جهود السلام ، و أحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ومقررات مؤتمر ديربان لعام ٢٠٠١ .

كما أكدوا على أن الإدانة وحدها لاتكفي لتغيير الواقع على الأرض أو تخفيف معاناة الضحايا، بل لابد أن من تضافر جهود كل المجتمع الدولي، لتنفيذ مبادئ الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال، والتجاوب مع توصيات اللجنة الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، وغيرها من اللجان التعاهدية المعنية بحقوق الإنسان، وقرار محكمة العدل الدولية ، على أن يتم التعاون في هذا الخصوص مع اللجنة العربية لحقوق الإنسان التي تم أنشاؤها مؤخراً.

كما طالب المشاركون بأنشاء آلية في إطار جامعة الدول العربية لتوثيق الإنتهاكات الإسرائيلية وتقييم الأضرار الناجمة عنها بشكلٍ منهجي منتظم ومتواصل وكذلك أهمية التعاون مع آليات متابعة نتائج مؤتمر ديربان لمكافحة العنصرية على المستوى الدولي وذلك في حدود ما قد تتمكن بشأنه هذه الآليات من إثبات الطابع التمييزى لبعض الممارسات الإسرائيلية على أساس وقائع محددة وأدلة ثابتة وليس من منطلق مطالبات عامة أو مواقف سياسية.

ويؤكد المشاركون على أن انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري، تقع في كافة دول العالم بدرجات متفاوتة، ولايجوز استثناء إسرائيل من ذلك، فسجلها في هذا الخصوص وثقته بعض آليات الامم المتحدة. وان إثارة ما ترتكبة اسرائيل من انتهاكات في هذا الخصوص لا علاقة له بقضية معاداة السامية التي تثيرها اسرائيل كابتزاز غير مقبول وكوسيلة لاكتساب حصانة من النقد والمسائلة، كما لو كانت دولة فوق القانون والنظام الدولى .

يتطلع المشاركون الي انشاء شبكة من العلاقات ومحفلاً للتعاون بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الدولي من أجل تأكيد أن الانتهاكات التى يتعرض لها الشعب الفلسطيني ليس إدعاءاً عربياً ينطلق من معاداة مزعومة للسامية وانما ينطلق من وقائع محددة يستنكرها المجتمع الدولي لحقوق الإنسان

يلفت المشاركون النظر لأهمية انشاءاللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الانسان في اطار المؤتمر الاسلامي طبقاً لمقررات قمة داكار التي اضافت هذه اللجنة كجهاز مستحدث ضمن الاجهزة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ويؤكدون على ضرورة المهنية والاستقلالية للخبراء الذين ستضمهم كلاً من اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان واللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الانسان في إطار منظمة المؤتمر

الإسلامي، من أجل التعامل مع آليات حقوق الإنسان الدولية في حدود إطاراتها الفنية وقواعدها الاجرائية دون تعميم يضر بفاعلية الآداء العربي والإسلامي وبمصداقيتها في مجال حقوق الإنسان.

كما يؤكد المشاركون على مسئولية لجان الخبراء العرب في مجال حقوق الإنسان في الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع هيئات المجتمع المدني العربي والاسلامي، في متابعة قضية بالغة الأهمية في إطار مؤتمر مراجعة ديربان وهي قضية حظر الحض على الكراهية على اساس ديني لأن ظاهرة إساءة استخدام حرية الرأي والتعبير بشكل يسيئ لمعتنقي ديانات معينة والصاق تهمة الارهاب وانتهاك حقوق الانسان بالاسلام هي ظاهرة تفاقمت وتؤدي لانتهاك حقوق الانسان والاقليات المسلمة في الدول الغربية وتذكي دواعي العنصرية والتمييز ضدهم.

الملحق

التوصيات المقدمة إلى مؤتمر مراجعة مقررات ديربان (لمزيد من المناقشة)

توصيات عامة:

1- على المجتمع الدولي عموما، وخاصة الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والأمم المتحدة أن يوفوا بالتزاماتهم القانونية التالية:

- إدانة وقمع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك النظام العنصري الممأسس في إسرائيل/ الابرتهايد، والاستعمار الاحلالي، ومواصلة ترحيل السكان؛ وضمان معاقبة مرتكبي تلك الجرائم، وضمان جبر أضرار الضحايا الفلسطينيين بإجراءات كافية وفعالة، بما في ذلك ضمان حق اللاجئين والمهجرين في العودة، واستعادة الممتلكات.
- توفير الحماية للسكان المدنين الفلسطينيين تحت الاحتلال، وضمان احترام إسرائيل وتطبيقها للقانون الدولي الإنساني باعتبارها القوة الأجنبية المحتلة، والتأكيد على أن الاحتلال الإسرائيلي احتلال عدواني مؤقت، وان السيطرة على أراضي الغير بالقوة محظور بموجب القانون الدولي، وان إسرائيل ملزمة باحترام وتطبيق القانونيين: الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وبوقف الحصار المفروض على قطاع غزة، وتحرير كل الاسرى الفلسطينيين، وان عليها إنهاء الاحتلال، وإعادة كافة الأراضي المحتلة للسيادة الفلسطينية.
- احترام، وحماية، وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية لكل الشعب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص حقوقه غير القابلة للتصرف: الحق في تقرير المصير، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم واستعادتهم لممتلكاتهم، والحق في المساواة.

2- على المجتمع الدولي، خصوصا الدول غير المتحالفة مع إسرائيل، بما في ذلك الدول العربية والمنظمات الإقليمية المشكلة من قبل تلك الدول، والأمم المتحدة، وكل قطاعات وفعاليات المجتمع المدني، اتخاذ خطوات وإجراءات فعالة كفيلة بخلق إرادة سياسية تصنف إسرائيل وسياساتها كدولة تمييز عنصري، وتعمل على القضاء على نظام إسرائيل العنصري المتمثل في الابرتهايد، الاستعمار الاحلالي، والاحتلال العسكري المفروض على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تبني مقاطعة إسرائيل وسحب الاستمارات منها وفرض العقوبات عليها، ووقف اشكال التعاون الاقتصادي والدبلوماسي معها.

3- في سبيل الوصول إلى إجراءات فعالة، ولتحقيق آلية رقابة ومتابعة من قبل الأمم المتحدة للتطبيقات المنشودة، **على كل المشاركين في مراجعة مقررات مؤتمر ديربان، تبني الإجراءات العملية التالية:**

توصيات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

4- على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تفعل وتستخدم صلاحيتها بموجب قرار "الاتحاد من اجل السلام"، (اتخاذ قرارات ملزمة بأغلبية ثلثي الأعضاء في حال فشل أو عجز مجلس الأمن عن حفظ الأمن

والسلام الدوليين)، وذلك بسبب فشل مجلس الأمن الدولي في الاضطلاع بمسؤولياته ومهامه في اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة نظام إسرائيل العنصري وجرائمها التي تشكل تهديدا جديا للأمن والسلام الدوليين.

5- اصدرا قرار يطالب الأمين العام للجمعية العامة بالانسحاب مما يعرف بالرباعية الدولية الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط، والتي أعلنت مواقف، واتخذت خطوات وإجراءات مخالفة للقانون الدولي، بما فيها مخالفة ميثاق الأمم المتحدة، وأفقدت عبر ذلك منظمات وهيئات حقوق الإنسان الأممية وأدواتها أية مصداقية.

6- تبني قرار يدين استمرار الاحتلال الإسرائيلي العدواني للأراضي المحتلة عام 1967، **ويتوجه إلى محكمة العدل الدولية بطلب الرأي الاستشاري بخصوص الآثار القانونية المترتبة على إسرائيل كدولة وعلى المجتمع الدولي بسبب الطبيعة الخاصة للاحتلال الإسرائيلي والذي يشمل عناصر الاستعمار الاحلالي والابرتهايد.**

7- تبني قرار يلزم الدول باتخاذ إجراءات ضغط دبلوماسية، واقتصادية يتضمن فرض عقوبات على إسرائيل إلى حين امتثالها لرأي المحكمة الدولية بشأن الجدار، ويلزمها بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، والإيفاء بالتزاماتها الدولية، **على أن يشمل القرار تأسيس/ أو تفعيل آليات المراقبة اللازمة لضمان تطبيقها عالميا وامتثال إسرائيل لها.**

8- تبني قرار يدين نظام إسرائيل العنصري وتحديدا مظاهر الابرتهايد المتطرفة **والتي أبرزها حرمان اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم الأصلية، ويؤكد على حق هؤلاء الضحايا في جبر أضرارهم بما في ذلك حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية، واستعادة ممتلكاتهم، وتحميل إسرائيل كامل المسؤولية عن ذلك.**

9- **دعم وتعزيز قدرات ومصادر اللجنة الدولية الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتجزئة**، وتحديدا بالتركيز على فتح المجال امام المجتمع المدني للمشاركة في عملها.

10- **تأسيس نظام قضائي / محاكم خاصة، بقيادة الأمم المتحدة يتاح من خلالها للضحايا الفلسطينيين الأفراد مقاضاة منتهكي حقوقهم، ويمكن الضحايا من حق جبر ما لحق بهم من أضرار بما ذلك الحصول على التعويض الفعال والكافي.** وتأتي هذه التوصية كضرورة ملحة في ظل عدم فاعلية آليات الأمم المتحدة الحالية خصوصا فيما يتصل بآلية تقديم الدعاوى، وعدم فاعلية نظام الأمم المتحدة بشأن تسجيل الأضرار الناجمة عن الجدار.

توصيات موجهة إلى منظمات وهيئات حقوق الإنسان الأممية، والمقررين الخاصين، والخبراء المحايدين

11- على مجلس حقوق الإنسان، واللجنة الدولية الخاصة بإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري، ومكتب مفوض الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، المبادرة لإيجاد آلية أممية مشتركة للتحقيق في نظام إسرائيل العنصري؛ أي الابرتهايد، والاستعمار الاحلالي، والاحتلال العدواني؛ على أن تتوفر في هذه الآلية إمكانية فحص انطباق أركان جريمتي الابرتهايد والإبادة على ممارسات إسرائيل وسياساتها وآثارها على الضحايا الفلسطينيين، سواء كانون من فلسطيني الأراضي المحتلة أو مواطني إسرائيل، أو اللاجئين في المنافي، وان تضمن تلك الآلية إمكانية رفع التوصيات إلى كل أجسام وهيئات الأمم المتحدة لتبني إجراءات فعالة لإنهاء نظام إسرائيل العنصري (الابرتهايد، الاستعمار الاحلالي، والاحتلال العسكري)، وذلك بالتشاور مع الضحايا الفلسطينيين، والمجتمع المدني، والمنظمات الاهلية.

12- على اللجنة الدولية بشأن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف تفعيل ذاتها ودورها والقيام بما عهد به إليها بحسب نظام تأسيسها، ودعم وتوفير الدعم اللازم لجهود الأمم المتحدة ووكالاتها، والمجتمع المدني الهادفة إلى إنهاء نظام إسرائيل العنصري وحماية حقوق الشعب الفلسطيني، تماما بنفس مستوى الدعم الذي وفر سابقا لشعب جنوب أفريقيا، وللجنة الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة نظام الابرتهايد في جنوب إفريقيا.

توصيات موجهة إلى المنظمات والوكالات الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية والتنموية

13- ايلاء الأولية في جهودها إلى اتخاذ إجراءات عملية مشتركة توفر الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني سواء لمنع تهجير مزيد من الفلسطينيين، أو لمقاومة عمليات التهجير القسري للفلسطينيين، واحترام وتعزيز حق جميع اللاجئين المهجرين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، واستعادة ممتلكاتهم بحسب كل من قواعد ومبادئ القانون الدولي، والقرارات الأممية ذات الصلة، والمبادئ الإرشادية بشأن التهجير الداخلي.

14- عدم تقديم أية معونات أو مساعدات لنظام إسرائيل العنصري (الابرتهايد، الاستعمار الاحلالي، والاحتلال العسكري)، بما في ذلك التراخيص، والتعاون الأمني، وتحميل إسرائيل المسؤولية القانونية عن تدمير البنى التحتية والمرافق والخدمات العامة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، والتي دعمت ومولت بأموال المجتمع الدولي.

توصيات موجهة إلى المجتمع المدني، والمنظمات الاهلية، والقطاع الخاص، والإعلام

15- على اطر المجتمع المدني والمنظمات الاهلية تنظيم جهودها وتوجيهها للضغط على الدول، وهيئات الأمم المتحدة والقطاع الخاص بغرض وقف التعاون مع إسرائيل، وفحص مدى توافق ممارساتها وأنشطتها مع القانون الدولي والقرارات الدولية.

16- مواصلة وتطوير إستراتيجية فضح جرائم نظام إسرائيل العنصري (الابرتهايد، الاستعمار الاحلالي، الاحتلال العسكري) والعمل على تطوير، ودعم نضال الشعب الفلسطيني في مختلف مواقعه (في الأراضي المحتلة، وفي داخل الخط الأخضر، وفي المنافي) إلى أن يتم تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه في تقرير المصير، والعودة، وتحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد والشعوب. إننا ندعو إلى تعريف الشعوب بحقيقة إسرائيل، **وعلى وسائل الاعلام أن لا تدخر جهدا في دعم وتطوير تلك الإستراتيجية والجهود المبذولة.**

17- مواصلة وتطوير الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها بحسب ما ورد في نداء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. وندعو بشكل خاص الاتحادات التجارية، والاتحادات المهنية، والنقابات، والكنائس، والمنظمات الاهلية لاتخاذ خطوات جدية تكفل عزل إسرائيل – دولة الابرتهايد، والاستعمار الاحلالي، وتسند نضال الشعب الفلسطيني.

18- ندعو منظمات حقوق الإنسان المستقلة، والخبراء والمختصين إلى **العمل على مقاضاة مرتكبي الجرائم بحق الشعب الفلسطيني وبتحميل إسرائيل كدولة، وكل المتواطئين معها المسؤولية القانونية بموجب قواعد القانون الدولي.** إننا نطالب الجميع بالبحث عن آليات قانونية لمقاضاة المنظمات الصهيونية، والحكومات والشركات الأوروبية المتعاونة مع إسرائيل والتي تسهم في تعزيز نظامها العنصري؛ خصوصا أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية.

19- ندعو الباحثين والخبراء إلى **مواصلة العمل على دراسة وفحص الحقائق، والأسباب، والآثار فيما يتصل بكل الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني؛** سواء ما ارتكب منها سابقا، أو ما زال يرتكب، وسواء ارتكبت من قبل إسرائيل نفسها، أو من قبل المنظمات الصهيونية والمتواطئين معهما. اننا ندعو الى العمل على اتخاذ خطوات عملية والقيام بانشطة يتم بموجبها تطوير نظام المحاسبة على اساس المسؤولية القانونية، وبما يجبر الاضرار التي لحقت بالضحايا الفلسطينيين ويعيد ويحفظ لهم احترامهم وكرامتهم الانسانية.

إننا نمد أيدينا إلى كل الضحايا والمضطهدين في العالم، خصوصا الشعوب الأصلية، وضحايا الاسترقاق، والاستعمار، وندعو إلى توحيد جبهة النضال من اجل بناء عالم خالٍ من العنصرية، والتمييز عنصري، والتعصب، والممارسات غير الودية المتصلة بذلك.